

بيان

الحكومة اللبنانية تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين وتعيد 168 لاجئاً سورياً منذ بداية نيسان/ 2023 وحتى الآن

النظام السوري والمليشيات الإيرانية يشكلون تهديداً
جدياً على حياة اللاجئين المعادين قسرياً



الخميس 27 نيسان 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

قام الجيش اللبناني منذ 17/نيسان الجاري بحملات مدهامة للمناطق التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون بأعداد كبيرة مثل برج حمود وبعض الأحياء في مدينة بيروت ومنطقة رشميا في قضاء عالية في جبل لبنان، ومنطقة حمانا وصوفر في جبل لبنان، أدت إلى عمليات احتجاز جماعية طالت العشرات، وما زالت مستمرة حتى لحظة كتابة هذا البيان.

استهدفت حملات الاحتجاز للاجئين السوريين الذين لم يتمكنوا من الحصول أو استخراج أوراق رسمية لتبرير تواجدهم القانوني في لبنان وبشكل أساسي الذين دخلوا لبنان منذ عام 2019 عبر طرق غير نظامية، كما استهدفت المقيمين السوريين الذين لم يتمكنوا من تجديد إقامتهم، وجرى نقل جميع من تمّ احتجازه من قبل الجيش اللبناني إلى فوج الحدود البرية الذي يقوم بدوره بنقلهم إلى خارج الحدود اللبنانية في منطقة المصنع الحدودية بين لبنان وسوريا.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إعادة قسرية لما لا يقل عن 168 لاجئاً سورياً في لبنان، وذلك منذ مطلع نيسان الجاري حتى الآن، قرابة ثلثهم من الأطفال والنساء، قامت مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري في منطقة المصنع الحدودية باعتقال شخصين من بينهم، وهذان الشخصان من عائلة واحدة.

كما وردتنا أنباء عن اعتقال 13 آخرين، ما زالت هذه الحالات قيد التحقق، وبحاجة إلى المزيد من الوقت للوصول إلى أهلهم وأصدقائهم للتحقق من بياناتهم.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات بحق الـ 168 لاجئاً المعادين قسرياً مارسها كل من الجيش اللبناني والنظام السوري:

- 1 تعرض الغالبية العظمى منهم للضرب المبرح والإهانة أثناء عملية مدهامة منازلهم وأماكن إقامتهم، ومنعهم من أخذ أغراضهم الشخصية معهم.
- 2 تُركوا في العراق في المنطقة الفاصلة بين الحدود السورية واللبنانية من دون قيام الجهات الحكومية الرسمية اللبنانية بتسجيل أسمائهم أو حتى تسجيل خروجهم من لبنان بشكل رسمي عبر المعابر الرسمية.
- 3 رفض النظام السوري السماح لمجموعة من اللاجئين المعادين قسرياً من العبور نحو سوريا بذريعة عدم قيام الجيش اللبناني أو جهاز الأمن العام بالتنسيق معه قبيل ترحيلهم. (نشير إلى أن الغالبية العظمى ممن عبروا نحو الجانب السوري من الأطفال والنساء).
- 4 تعرض معظم المعادين قسرياً إلى عمليات نهب وابتزاز من قبل قوات النظام السوري في المنطقة الفاصلة بين المعبرين الحدوديين بين سوريا ولبنان وفرضت عليهم مبالغ مالية تتراوح وسطياً بمبلغ لا يقل عن 100 دولار للفرد مقابل تسهيل عودتهم باتجاه الأراضي اللبنانية عبر طرق التهريب التي يشرف على معظمها عناصر وضباط من الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام السوري.

قبل كل هذا فقد انتهك حقهم في عدم إعادتهم قسرياً إلى البلد الذي فروا منه خوفاً من الاضطهاد من قبل النظام السوري وحلفائه الإيراني والروسي، فما زال النظام السوري بالعقلية ذاتها منذ عام 2011، وما زال يمارس انتهاكات متوحشة ضد المقيمين في سوريا، وسوف يطبقها بحق اللاجئين العائدين، وفيما يلي أبرز الانتهاكات التي سجلناها والتي تعرض لها لاجئون عادوا إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري منذ بداية عام/ 2014 وحتى الآن:

- 1 ما لا يقل عن 2504 حالة اعتقال تعسفي بينها 257 طفلاً و199 سيدة (أنثى بالغة)، بحق لاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا، جميعهم تم اعتقالهم على يد قوات النظام السوري. أفرج النظام السوري عن 1517 حالة وبقيت 987 حالة اعتقال، تحوّل منها إلى حالة اختفاء قسري.
- 2 سجلنا اعتقال ما لا يقل عن 984 نازحين عادوا إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري، من بينهم 22 طفلاً و18 سيدة، أفرج النظام السوري عن 246 حالة وبقيت 738 حالة، تحوّل منهم 472 إلى مختفين قسرياً.
- 3 إضافةً إلى عمليات التجنيد الإجباري في صفوف قوات النظام السوري، وكذلك فرض العديد من قوانين تعسفية تهدف إلى السيطرة على ممتلكات النازحين واللاجئين، مثل: (القانون 63 لعام 2012، المرسوم 66 الصادر في عام 2012 والمرسوم 19 الصادر عام 2015، والمرسوم 11 لعام 2016، والمرسوم 12 لعام 2016، والمرسوم 3 لعام 2018، والقانون رقم 10 لعام 2018، الذي تم تعديله إلى القانون 42 لعام 2018).

لقد تعرض اللاجئين السوريين في لبنان لحملات ترحيل قسرية مستمرة على مدى السنوات الماضية، ولم يتم القضاء اللبناني بفتح تحقيقات عما تعرض له اللاجئون السوريون الذين عادوا من تعذيب واختفاء قسري وقتل تحت التعذيب، وعادةً ما يسبق حالات الإعادة القسرية حملات ترحيل تضمن في بعض الأحيان خطاباً عنصرياً تجاه اللاجئين السوريين، وتحملهم تبعات التدهور الاقتصادي، عوضاً عن تحميل المسؤولية إلى النظام السوري الذي ارتكب انتهاكات تصل إلى جرائم ضد الإنسانية مما أدى إلى اقتلاع ملايين السوريين من ديارهم، وقد [حذرنا في العديد من المرات عبر تقاريرنا](#) عن عمليات اعتقال استهدفت اللاجئين الذين عادوا عبر المعابر مع لبنان ضمن برنامج "العودة الطوعية" الذي أعلنت المديرية العامة للأمن العام في لبنان عن استئنافه منذ 5/ أيلول/ 2022.

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على ما ورد في تقرير لجنة التحقيق الأممية الأخير أن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين، ونشدد على أن أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين في ظل بقاء النظام السوري برؤاسته الحالية وببنية أجهزته الأمنية المتوحشة هو انتهاك للقانون العرفي الملزم لجميع دول العالم بما فيها الدول غير المصادقة على اتفاقية اللجوء عام 1951، ولن يتمكن قرابة نصف الشعب السوري من لاجئ ونازح من العودة الآمنة دون تحقيق انتقال سياسي. وتتحمل الحكومة اللبنانية المسؤولية القانونية لما يتعرض له المعادون قسرياً من تعذيب وقتل وإخفاء قسري وغير ذلك من الانتهاكات على يد النظام السوري، إلى جانب مسؤولية النظام السوري المباشرة عن هذه الانتهاكات.



www.snhr.org - info@snhr.org